إصلاح منظومة الدعم وانعكاساته علي سوق الصرف الأجنبي في مصـــــــر

Reform of Subsidy System and its Impacts on the Foreign Exchange Market in Egypt

أ.د عطا الله أبو سيف أبادير[1]

إسراء ياسر احمد صيام[2]

الملخص

تناولت هذه الدراسه الإطار العام لكلا من الدعم وعجز الموازنه العامه وسوق الصرف الاجنبي في مصر فقد اتضح ان قضية الدعم احد أهم القضايا الاقتصادية التي ثار حولها الجدل مع تزايد عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، حيث نادت العديد من المنظمات الدولية بضرورة إصلاح منظومة الدعم في مصر والعمل علي تخفيض العجز المتزايد في الموازنة العامة وما يترتب عليه من أعباء مالية ناتجة عن لجوء الدولة لتمويل وسد هذا العجز من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي وبالتالي تتحمل الأجيال المستقبلية عبء هذه الديون. لذا فيوجد ارتباط وثيق بين حجم الدعم وقيمة العجز بالموازنة العامة وتفاقم الدين العام. وفي صدد إصلاح منظومة الدعم تجد الدولة نفسها أمام ثلاث خيارات أساسية يستوجب عليها اختيار تطبيق احدهم أو توليفه من تلك الاختيارات. الاختيار الأول:- إلغاء الدعم المقدم علي السلع إلغاءاً تاماً، والإختيار الثاني:- هي محاولة تخفيض حجم الدعم المقدم لهذه السلع بشكل تدريجي، والاختيار الثالث:- الإبقاء علي الدعم مع محاولة ضمان وصوله الي مستحقيه،[3] ويصعب علي الدولة أن تتبع إحدى هذه الإختيارات منفرداً حيث لا يمكن إلغاء الدعم بالكامل لما له من آثار سلبيه من الناحية الاجتماعية خاصة مع ارتفاع معدل التضخم وإنخفاض القيمة الحقيقية لدخول الافراد، يؤثر الدعم بشكل كبير علي الواردات ومن ثم علي عجز الميزان التجاري حيث أن اغلب السلع المدعمة تقوم مصر باستيرادها من الخارج ومن ثم فان إصلاح منظومة الدعم سيكون لها تأثير علي حفض عجز الميزان التجاري.

---

[1] أ. د عطا الله أبو سيف أبادير : استاذ الاقتصاد والتجارة الخارجية – جامعة حلوان

[2] إسراء ياسر أحمد صيام : بكالوريوس اقتصاديات التجاره الخارجية 2015 – كلية التجارة وادارة الاعمال جامعه حلوان

Abstract

This study pointed out the general framework of both the subsidy and the general budget deficit and the foreign exchange market in Egypt. It became clear that the issue of subsidy is one of the most important economic issues the subsidy expresses a financial advantage provided by the country for certain groups of society, enabling them to purchase a number of essential goods at prices lower than their prices in the market (social prices) as a tool for redistribution of income for the benefit of low-income groups in society. Despite the efforts of governments, much of this subsidy does not reach its Low-income people and leaks to people which have high income This leads to increased government expenditure, low government revenues, and increased budget deficits

Many international organizations interested of reforming the subsidy system in Egypt. And work to reduce the growing deficit in the public budget and the consequent financial burden resulting from the recourse of the State to finance and fill this deficit through internal borrowing or external and thus bear the future generations burden of these debts. There is therefore a close correlation between the volume of support, the budget deficit and the worsening public debt.

As for the reform of the subsidy system, the State finds itself faced with three options that must choose one of them or combination of those choices. The second choice is to gradually reduce the volume of subsidy provided to these goods. The third option is to maintain subsidy while trying to ensure that it reaches its beneficiaries. It is difficult for the country to follow one of these choices alone.

The subsidy greatly affects imports and reducing the trade balance deficit, most of the subsidized goods are imported by Egypt from abroad. Therefore, the reform of the subsidy system will have an effect on reducing the trade balance deficit.

المقدمة:

يرتبط الدعم في أي مجتمع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية حيث يؤثر ويتأثر بها مما يعكس صعوبة في تحديد الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية لمختلف أنواع الدعم في المجتمع. وعليه فإن الدعم يمثل مشكله معقدة ذات جوانب اقتصاديه وسياسيه واجتماعيه.[1]

ويعبر الدعم عن ميزه مالية تقدمها الدولة حيث تتحمل عبء مالي لصالح فئات معينة في المجتمع بما يمكن هذه الفئات من شراء عدد من السلع الضرورية بأسعار أقل من أسعارها في السوق (أسعار اجتماعيه) وذلك كأداة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل في المجتمع. كما يعتبر هذا الدعم أحد أدوات السياسة المالية خاصة في الأجل القصير باعتباره ضريبة سالبة Negative Tax.

وتقوم الحكومة المصرية دعم لعدد من السلع الضرورية بدء تطبيقه منذ الحرب العالمية الثانية بهدف خفض نفقات المعيشة لفئات معينة تضررت من هذه الحرب كشكل من أشكال العدالة الاجتماعية ، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع المصري، وبسبب توسع الدولة في هذا الدعم بدأت منظومة لدعم في الاختلال سواء من حيث حجم المبالغ المدفوعة فيه أو بسبب وجود فئات لا تستحق هذا الدعم وتحصل عليه او بسبب عدم وصول الدعم إلي مستحقيه.[2]

مشكله الدراسة:-

إن إصلاح منظومة الدعم علي النحو السابق بدأت تظهر نتائجه في انخفاض حجم عجز الموازنة العامة حيث يمثل الدعم في مصر نسبه كبيره من الإنفاق الحكومي وبالتالي عجز الموازنة العامة، وسوف يستمر الانخفاض في العجز الموازنة مع استمرار إصلاح منظومة الدعم.

والجدير بالذكر أنه مع إتباع الدولة سياسة تعويم قيمه الجنيه المصري اي أسواق الصرف الحرة، فإن انخفاض حجم الدعم سوف ينعكس مباشرة علي انخفاض حجم الواردات من السلع

[1] أمنية حلمي، نوفمبر(2005)، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقة عمل رقم (105)، ص 3:4

[2] عطا الله أبو سيف ابادير ، (1988)، "استغلال الموارد البترولية وآثره علي ميزان المدفوعات دراسة تطبيقيه علي الاقتصاد المصري"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كليه تجاره وإدارة أعمال جامعه حلوان، ص 3

المدعمة مثل القمح ومعظم المنتجات البترولية بما يساهم في تقليل الطلب علي العملات الأجنبية (خاصة الدولار الأمريكي) بما يساعد في تحسن معدل الصرف للجنيه المصري.

وعليه تلخصت مشكله الدراسة في محاولة التعرف علي الآثار الإيجابية التي ستترتب علي إصلاح منظومة الدعم في مصر وخاصة الآثار علي الموازنة العامة للدولة وانعكاسات ذلك علي جانب الطلب في سوق الصرف الأجنبي.

أي أنه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة علي الأسئلة التالية:-

1. ما هو الوضع الحالي لمنظومة الدعم في الاقتصاد المصري؟
2. ما هي الخطوات التي اتخذتها الدولة في سبيل إصلاح منظومة الدعم؟
3. ما هي انعكاسات هذا الإصلاح علي حجم الإنفاق الحكومي وخاصة بند الدعم في الموازنة العامة للدولة؟
4. ما هو انعكاسات كل هذه الآثار علي جانب الطلب في سوق الصرف الأجنبي وهل سيؤثر ذلك بالإيجاب في تحسن معدل الصرف لصالح الجنيه المصري؟

فرضية الدراسة:-

قامت الدراسة علي فرضية أساسية مؤداها أن" **إصلاح منظومة الدعم في مصر سيؤدي إلى آثار ايجابيه علي عجز الموازنة العامة وبالتالي تحسن قيمه الجنية المصري في سوق الصرف الأجنبي**.

ويمكن تقسيم هذه الفرضية الأساسية الي عدد من الفروض الفرعية وهي :-

1. إن إصلاح منظومة الدعم في مصر أصبح ضرورة حتمية بعد تشوه هذه المنظومة سواء من حيث تزايد حجم الإنفاق علي الدعم او من حيث عدم وصول الدعم إلي مستحقيه.
2. إن حجم الإنفاق علي الدعم يمثل نسبة كبيرة من حجم العجز في الموازنة العامة وبالتالي فأن تخفيض حجم الدعم سوف يساعد في تقليل عجز الموازنة العامة.
3. تعتبر مصر من الدول المستوردة لمعظم السلع التي تُدعم في الاقتصاد المصري خاصة سلعه القمح ومعظم المنتجات البترولية.
4. سيؤدي انخفاض حجم الدعم الي انخفاض حجم الواردات وبالتالي تحسن وضع معدل الصرف لصالح الجنيه المصري.

اولاً / تطور الدعم في مصر

استمرت مصر على استخدام الدعم لفترة طويلة لتخفيف المعاناة المرتبطة بارتفاع الأسعار وتدنى مستويات الدخل عن كاهل المواطنين. حيث تعود بداية الحكومة المصرية في الاعتماد علي الدعم كأحدي وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية ومساندة الطبقات الفقيرة إلي السنوات التي تلت الحرب العالمية كما أنها تبذل جهودا كبيرة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل بدعم السلع والخدمات الأساسية وتوفيرها بأسعار مناسبة، مما يساعد على الإرتقاء بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التكافل الاجتماعي والاستقرار السياسي. فوفقا لسياسة الدعم الحالية، تخصص الحكومة نسبة كبيرة من الموارد العامة للإنفاق على الدعم. وقد شهدت سياسة الدولة تجاه منظومة الدعم بكافة عناصره وأنواعه المختلفة منذ نشأته وحتى الوقت الراهن تغييرات وتطورات عديدة من حين إلي أخر وهو بالطبع ما ينعكس ويظهر في مخصصات الدعم في الموازنة العامة للدولة وإجمالي الإنفاق الحكومي من الموازنة العامة حيث اختلف نصيب الدعم من الموازنة العامة ففي عام 1952 يمثل الدعم حوالي 7.3% من إجمالي قيمة الإنفاق العام وبلغ نصيب الفرد من الدعم حوالي سبعين قرش، أما في عام 1980 زادت مخصصات الدولة لبند الدعم حيث أصبح الدعم 15.6% من إجمالي الإنفاق العام المخصص لهذا العام ومن ثم ترتفع نسبته من الإنتاج المحلي الإجمالي ليبلغ 10.1% وارتفع أيضا نصيب الفرد ليبلغ 37.5 جنية، أما في عام 1990انخفضت نسبة مخصصات الدعم لتمثل حوالي 8.7% من إجمالي الإنفاق العام ثم أصبح يمثل الدعم 4.1% من الإنفاق العام لعام 2001 أما في عام 2011 بلغ حجم الدعم من الإنفاق العام 26 %. [1] بينما في عام 2016/2015 بلغ الدعم 138.72 مليار جنية أي بنسبة 13% من إجمالي الإنفاق العام وهذا بالطبع مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني الذي اتبعته مصر في تلك الفترة وفيما يلي جدول يوضح تطور الدعم وعجز الموازنة العامة للدوله خلال الفتره من 2001/2000 حتي عام 2017/2016

[1] منظومة الدعم في مصر ...حقائق وأراء **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار** ، مارس 2012

يوضح تطور حجم الدعم وعجز الموازنة العامة وتقدير نسبة الدعم إلي عجز الموازنة العامة خلال الفترة من 2001/2000 حتى عام 2017/2016
القيمة بالمليار جنية

السنوات	حجم الدعم	عجز الموازنة العامة
2001/2000	4.93	28.9
2002/2001	5.95	38.4
2003/2002	6.94	43.6
2004/2003	10.35	46
2005/2004	13.76	49.77
2006/2005	54.24	50.39
2007/2006	53.96	54.7
2008/2007	84.21	61.12
2009/2008	93.83	71.8
2010/2009	93.57	98.04
2011/2010	111.21	134.46
2012/2011	134.9	166.7
2013/2012	170.8	239.72
2014/2013	187.6	255.4
2015/2014	150.2	279.4
2016/2015	138.7	339.5
2017/2016	128.5	379.5

المصدر:-

- **تقارير لجنة الخطة والموازنة العامة عن الحساب الختامي إعداد مختلفة وزارة المالية**
- القيمة بالمليار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ثانياً / أهداف سياسة الدعم الحكومي

تعد سياسات الدعم الحكومي من السياسات الأكثر شيوعاً بين الدول سواء المتقدمة أو الآخذة في النمو، مع تفاوت أهداف هذه السياسات وأساليب تنفيذها ؛ ففي بعض الدول يكون الهدف الأساسي من هذه السياسات هو :الحد من الفقر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة أو الفئات محدودة الدخل . وفي دول أخرى يكون الهدف الأساسي للدعم الحكومي هو احتواء بعض الآثار الناجمة عن سياسات اقتصادية ومالية محددة . وقد يكون الدعم الحكومي بهدف الحصول على دعم سياسي من المواطنين وتنمية الولاء الوطني، أو يكون معبّراً عن مجمل هذه الأهداف الدعم يهدف إلى ثبات واستقرار الأسعار مما يؤدي إلى استقرار الاقتصاد واستمراره ، والحد من النتائج السلبية للتضخم مع تأمين دخول مناسبة للمنتجين وخلق فرص للمنافسة في العمليات التصديرية للمنتجات المحلية الفائضة عن الحاجة مما يؤدي إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد، هذا فضلا عن تحقيق الأهداف الاجتماعية و السياسية ، تتمثل سياسة الدعم بتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ من هذه الأهداف:

- **إعادة توزيع الدخل** لمصلحة الفئات الفقيرة حيث إن الدخل بين طبقات المجتمع يظهر فروقا بين هذه الطبقات، حيث توجد طبقة معدمة وطبقة غنية وقد لا يوجد طبقة متوسطة وهي الصورة الغالبة في معظم الدول النامية. ومن هنا فإن التقريب بين هذه الطبقات قد يتم على أساس الحصول على ضرائب تصاعدية من الأغنياء من جهة ومنح إعانة للفقراء ومحدودي الدخل من جهة أخرى.
- **تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي** وذلك من خلال توفير الاحتياجات الأساسية ، كتأمين حد أدنى من الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وبالتالي يصبح من واجب الدولة أن تتحمل مسؤولية إشباع تلك الحاجات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها، وهو ما يستتبع قيامها بإنفاق عام يتمثل بسياسة الدعم. كما ان الدعم هو أداة للسيطرة السياسية و بشكل خاص يستخدام الدعم النفطي لتأمين الدعم السياسي من الشعب.
- **تشجيع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية** من خلال ما تقدمة الدولة من دعم حيث يساعد الدعم في تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي أقل من الأسعار العالمية، حيث توفر الدولة السلع الأساسية السائدة للعمليات

الإنتاجية (الماء و الكهرباء) و بأسعار مناسبة ويكون بغرض المساعدة في حماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية[1].

- **محاولة السيطرة علي التضخم** حيث أن الارتفاع في أسعار الطاقة ينعكس على كل السلع الاستهلاكية والإنتاجية فتتسبب ارتفاع أسعار الوقود إلى إحداث تغير في تكلفة الصناعات فيحدث ارتفاع في تكلفة الإنتاج والنقل، يؤدى إلى الزيادات في أسعار السلع التي تصل إلى المستهلك وتخلق ضغوط تضخمية، وهذه أحد مخاوف الحكومات التي تجعلها متمسكة بتقديم الدعم.

ثالثاً / مصادر تمويل الدعم

يمثل الدعم عبئاً متزايداً علي الموازنة العامة للدولة حيث يعد الدعم من الأسباب الهامة وراء العجز الذي تواجه الموازنة العامة في مصر لذا تقوم الدولة بتوفير العديد من المصادر لتمويل الدعم من أهمها الضرائب والمعونات الغذائية والتمويل التضخمي وفيما يلي شرح موجز لكل مصدر من مصادر تمويل الدعم .

الضرائب

وتعرف بأنها مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة العامة؛ أي تمويل كل القطاعات التي تصرف عليها الدولة كالجيش، والشرطة، والتعليم . أو نفقاتها تبعا للسياسات الاقتصادية كدعم سلع وقطاعات معينة أو الصرف على البنية التحتية كبناء الطرق والسدود، لذا فان الضرائب تساعد في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الفقيرة والغنية وهو احد الأهداف المنشودة من وراء سياسة الدعم حيث يعتبر الدعم أحد أدوات السياسة المالية خاصة في الأجل القصير باعتباره ضريبة سالبة فالدعم يمثل إنفاق حكومي بينما الضرائب تستقطع جزء من الدخل لتمويل الاتفاق العام وإعادة توزيع الدخل . والجدير بالذكر ان دور الضرائب في تمويل الدعم يتوقف بصفه أساسية علي نوع هذه الضرائب أي مباشرة ام غير مباشره لذا يستوجب الإشارة والتفرقة بين كلا من الضرائب المباشرة والغير مباشره ودور كلا منهم في تمويل الدعم

[1] أميرة أحمد محمد رجب ،(يونيو 2014)، سياسات الدعم وأثرها علي الأداء الاقتصادي ، **المركز المصرى لدراسات السياسات العامة** ، ص 4

أ) الضرائب المباشرة :

وهي الضرائب التي تفرض علي الدخول ورؤوس الأموال والثروة [1] ، وهناك العديد من المزايا لاستخدام تلك الضرائب في تمويل الدعم منها :

- تتمتع حصيلة الضرائب المباشرة بالثبات النسبي نظراً لانخفاض تعرضها للتقلبات الاقتصادية كما تتسم بالانتظام والدورية
- الضرائب المباشرة تمكن الدولة من تطبيق مبدأ التصاعد في سعر الضريبة مع الأخذ في الاعتبار عدم المبالغة في معدل الضريبة حتى لا يلجأ الأفراد إلي التهرب الضريبي
- تساعد الضرائب المباشرة في ممارسة آثار توزيعية علي دخول الأفراد من خلال تقليل دخول الأفراد الخاضعين لمعدل الضريبة ومن ثم فان تمويل الدعم سيساعد في تخفيض معدلات التضخم

لكي تستطيع الضرائب المباشرة من تحقيق الأهداف المنشودة من ورائها بكفاءة يجب توافر الوعي لدي افراد الدولة وانخفاض معدلات التهرب الضريبي، كما يجب وجود جهاز ضريبي كفء يستطيع القيام بدوره.

ب) الضرائب الغير مباشرة

هي الضرائب التي تفرض علي الاستهلاك والإنتاج والاستيراد والتصدير [2]. ويتميز هذا النوع من الضرائب بغزاره الحصيلة؛ إلا أنها لا تتسم بالعدالة الضريبية نظراً لعدم ارتباطها بشرائح الدخول المختلفة فهي تفرض علي الاستهلاك ويكون هناك ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك للطبقات محدودة الدخل فإنهم الأكثر تأثراً بتلك الضريبة لذا فان الدعم يعد أمر ضروري في هذه الدول لقدرته علي تعويض تلك الفئات بجزء مما فقدته نتيجة الضرائب الغير مباشرة ومن ثم فإن الضرائب الغير مباشره تلعب دور هام في تمويل الدعم خاصة في الدول النامية ولكن بشرط أن يتم توجيهه وتطويره ليكون أكثر عدالة في صالح الفئات محدودة الدخل ولكي نتمكن من تحقيق ذلك ان يتم العمل علي رفع معدلات الضريبية الغير مباشرة علي الإنفاق الاستهلاكي الموجه للسلع والخدمات الرفاهية والكمالية وهي السلع التي تستهلكها الطبقات مرتفعه الدخل واستخدام تلك الضرائب المستقطعة من الطبقات مرتفعه الدخل في

[1] سيد البواب ، "**عجز الموازنة العامة للدولة – النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج** العلاج " كلية التجارة جامعه عين شمس ، 2005 ، ص 186

[2] سيد البواب ، (2005) ، **المرجع السابق مباشرة** ، ص 189

تمويل دعم السلع الضرورية وهي التي تمثل جزء كبير من استهلاك الفئات منخفضة الدخل ومن ثم المساعدة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

المعونة الغذائية

تعد المعونة الغذائية مصدر هام لتمويل الدعم وتتكون غالباً من فائض السلع الزراعية المقدمة من الحكومات والهيئات المانحة للمعونة وقد تكون المعونة في شكل قروض ميسرة أو منح غذائية مجانية وهناك العديد من الجهات المانحة للمعونه منها المنظمات التطوعية الخاصة و الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والسوق الأوروبية المشتركة . حيث تقوم تلك المنظمات بتوفير المعونات الغذائية للدول النامية[1] ويتوقف مدى اعتماد الدعم علي المعونة علي حجم هذه المعونة ومدى استمراريتها والعلاقات السياسية بين الدول المانحة والدولة المتلقية للدعم.

رابعاً / عجز الموازنة العامة في مصر

يعد عجز الموازنة العامة من أهم المؤشرات التي يقاس بها الأداء المالي للدولة وكلما استطاعت الحكومة تخفيض هذا العجز دل ذلك علي السير نحو المسار الصحيح لإصلاح النظام المالي للدولة ولكن هذا لا يعني إلغاء وجود عجز الموازنة العامة بل يشير إلي محاولة الوصول إلي المستوى الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرا علي النمو دون مشاكل تضخمية. لذا يجب أن تتم في إطار رؤية تنموية متكاملة ومن منظور شامل وواسع. قد حرصت مصر منذ بداية التسعينات على مواجهة عجز الموازنة في إطار برنامج مستمر للإصلاح الاقتصادي، يتضمن عملية إصلاح شاملة تتناول السياسات المالية والنقدية في إطـار التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ حيث اتبعت الحكومة سياسة مالية انكماشية تركـز علـى تخفيض العجز الكلي كرقم مطلق، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ لترشيد النفقات العامـة وزيادة الإيرادات

فعجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عـام علـى مـستوي الـدول المختلفة وتختلف طبيعة هذا العجز من دوله إلي أخرى وبصفة خاصة بين الدول النامية والمتقدمة، حيث يعاني الاقتصاد المصري من تفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة الذي ينتج عن زيادة الإنفاق الحكومي عن معدلات نمو الإيرادات ، وهـو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو

[1] محمد سمير مصطفى، (1987) ،مساعدات الغذاء الامريكي واثرها علي الزراعة المصرية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين ، **الجمعيه المصريه للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع**، ص 21

تقدير الحكومة للإنفاق العام. تمثل مشكلة عجز الموازنات العامة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية المحورية لما لها من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة. وهو الأمر الذي يضع الاقتصاد المصري في موضع غير مرغوب فيه لما لعجز الموازنة من تداعيات على المستويين الداخلي والخارجي .فعلى المستوي الخارجي حدثت زيادة كبيرة في الديون الخارجية، لمحاولة التقليل من حدة العجز في الموازنة العامة، والذي بلغ 339495 مليون جنيه في عام 2017/2016 حيث تعاني مصر أزمة اقتصادية نتيجة للنقص في إيراداتها المحققة، وزيادة أعبائها المالية، ومن ثم حدث عجز في الموازنة العامة، مما سبق يتبين أن مشكلة عجز الموازنة العامة في مصر ترتبط بمشكلة أخرى لا تقل خطورة عنها، وهي مشكلة تزايد حجم المديونية العامة للدولة، سواء أكانت محلية أم خارجية، نتيجة لتوجه الدولة إلى الاقتراض لتمويل العجز .ويمثل الدين العام أحد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتغطية عجز الموازنة .وقد عانت مصر مشكلة زيادة الدين الخارجي في مرحلة ما قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث اتسمت هذه المرحلة باعتماد مصر على الاقتراض الخارجي لتمويل جانب من عجز الموازنة العامة ، وما زالت تعتمد عليها. فارتفع إجمالي الدين الخارجي لمصر ليصل إلى 82.9 مليار دولار في نهاية ديسمبر الماضي حيث ان الدين الخارجي ارتفع بنسبة 4.7% في نهاية ديسمبر 2017 مقارنة بنهاية يونيو الماضي. وكان الدين الخارجي لمصر ارتفع إلى 80.8 مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي مقابل نحو 79 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي . [1]

خامساً / سياسات الصرف الاجنبى فى الاقتصاد المصري خلال الفترة من1991: 2017

فقد شهد الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة تطبيق برنامج الإصلاحالاقتصادي الجذري الشامل هذا في إطار محاوله علاج الاختلالات الهيكلية واتي عانى منها ومن ثم انطوى هذا البرنامج علي حزمه من السياسات الاقتصادية التي تشتمل علي مجموعه من الإصلاحات النقدية والمالية ، وفي إطار هذا البرنامج تم التوجه إلي سياسة تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف والسعي نحو تطبيق سياسة الإنتاج من اجل التصدير وإعادة هيكلة الصادرات فالاستقرار الذي يسود السياسات الاقتصادية المالية والنقدية ومدي قدره هذه السياسات علي

[1] تقارير البنك المركزي المصري – اعداد مختلفه

التأقلم والاستجابة مع التغييرات والاضطرابات الخارجية يؤثر علي قوة سعر صرف العملة.[1] اتسم الأداء الاقتصاد المصري في النصف الأول من التسعينات من القرن الماضي بالنمو إلا أنه تأثر بشكل كبير منذ النصف الثاني من التسعينات باعتباره جزء من الاقتصاد العالمي بعدة صدمات خارجية وأيضا مجموعه من الأحداث الخارجية وقد آثرت هذه الصدمات علي الاقتصاد المصري وبصفة خاصة علي أداء القطاعات الاقتصادية المصرية ومن ثم أصاب سوق الصرف الأجنبي اضطرابات عديدة فبدءا من شهر نوفمبر 1991 تم توحيد أسواق الصرف المتعددة في سوق واحد، وسمح بإنشاء شركات للصرافة للتعامل بيعا وشراء في النقد الأجنبي جنبا إلى جنب مع وحدات الجهاز المصرفي، ولكن عام 1997 وحدوث مأساة الأقصر وما ولدته من انهيار كبير في الإيرادات السياحية بالإضافة إلى انخفاض إيرادات قناة السويس مع تصاعد إنذار الحرب في منطقة الشرق الأوسط كما ان انهيار أسعار النفط في هذه الفترة أدت إلي محاولة الحكومة من التخفيف من وطأة الحالة بسوق الصرف الأجنبي عن طريق الاستنزاف المستمر لاحتياطات الصرف الأجنبي والتي هبطت بصورة كبيرة من 1998 و مع بداية عام 1998 ظهرت بوادر أزمة العملة في مصر، ولقد تم تخفيض الجنيه المصري في يوليو عام 2001 إلى حوالي 3.86 جنيه للدولار الواحد، ثم تخفيضه مرة أخرى في أغسطس عام 2001 إلى حوالي 4.15 الدولار جنيه الأمريكي، مع توسيع نطاق التغير إلى 3 .% وعلى الرغم من ذلك لم ينجح في تهدئة المخاوف ومخاطر التقلبات في ذلك الوقت

اما في عام 2003 أعلن رئيس مجلس الوزراء تحرير الجنيه المصري في ٢٨ يناير٢٠٠٣ .وقد كان اتخاذ الحكومة لهذا القرار ليس لعلاج أعقاب أزمة مالية أو مصرفية أو كلاهما مثلما ما حدث, في المكسيك عام ١٩٩٤, بل جاء هذا القرار لمعالجة عدم اتساق السياسات الكلية والناجم عن جمود سعر الصرف, مع إيقاف استخدام الاحتياطيات الدولية للدفاع عن الجنيه مقابل الدولار، [2] فضلا عن محاولة الحكومة تخفيض سعر الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي ومن هنا جاء قرار تحرير سعر الصرف .وهذا القرار تضمن تحرير العلاقة بين الدولار والجنيه المصري أي تركه يتحدد عن طريق التفاعل الحر بين الطلب علي النقد الأجنبي والمعروض النقدي من الصرف الأجنبي وهذا دون تدخل من قبل البنك المركزي وأطلق عليه تعويم غير مدار بعد تحرير سعر الصرف بها. فقد انخفض السعر الرسمي للجنيه بنسبة ١٩%

[1] محمد سعد أبو الفتوح، (2007)، تحرير سعر صرف الجنية المصري وآثر ذلك علي ميزان المدفوعات، **رسالة ماجستير غير منشورة** كليه التجارة، جامعة عين شمس، ص 145

[2] احمد جلال، (فبراير 2003)، " ماذا بعد تحرير سعر الصرف "، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، العدد 13، ص 2

فقط وذلك من 4.64 جنيه/دولارفي ٢٨ يناير٢٠٠٣ إلى 5.25 جنيه/دولار في فبراير ٢٠٠٣.

شهدت مصر فى السنة المالية (2010 – 2011) فى ثورة 25 يناير حالة من عدم الاستقرار الامنى وانعكاساته السلبية على حركة التجارة والاستثمار والسياحة والنقل وانخفاض معدلات التشغيل والإنتاج وانخفاض الناتج المحلى الإجمالي ، الأمر الذي اضعف قيمة عملته بدرجة شديدة أمام الدولار الأمريكي والعملات الاخرى ، إلى جانب حالة من الضبابية حول البيئة الاستثمارية في مصر، وعدم الاطمئنان إليها، مما تسبب في تداعيات اقتصادية من أهمها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلي 1.5 %عام 2012 ،و انخفاض الاحتياطي النقدي الدولي إلى 15.33 مليار دولار في 2012 وقد أسفرت معاملات مصر مع العالم الخارجي خلال هذه السنة المالية عن عجز بميزان المدفوعات بلغ نحو 9,8. وقد شهدت الاحتياطيات الدولية تراجعا حادا في الآونة الأخيرة كما يواجه الجنيه المصري ضغوطا متزايدة، وهو ما يرجع إلى عدة عوامل من أهمها تراجع الصادرات وانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية من 49% في عام 2010 إلى 36% في عام 2015 وقد تفاقم هذا الوضع مع انخفاض عائدات السياحة، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي،وتراجع التحويلات الرسمية بصورة ملموسة في 2015/2014 مما ترتب عليه زيادة عجز وذلك بالإضافة إلى التقلبات الحادة في التدفقات الرأسمالية الأجنبية خلال السنة المالية (2013- 2014) ارتفع عجز الميزان التجارى نتيجة لزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية وتراجع حصيلة الصادرات السلعية. تبنت مصر التحرير الثاني لسعر الصرف نوفمبر 2016 خيث بلغ سعر الصرف للجنية المصري مقابل الدولار 17.66 جنيه

سادساً / الآثار الاقتصادية للدعم في مصر

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات إلا أن قدرا كبيرا من هذا الدعم لا يصل إلى مستحقيه ويتسرب لغير مستحقيه. ويؤدي ذلك إلى عدم العدالة الاجتماعية، وتزايد الإنفاق العام، وانخفاض الإيرادات الحكومية، وتترتب علية زيادة عجز الموازنة العامة وصعوبة إدارة السياسة المالية ، ومن ثم نتناول في هذا الجزء الآثار الاقتصادية للدعم علي كلا من الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة وفي النهاية يعد الدعم احد الإجراءات التي تتخذها الحكومات بهدف مساعدة المواطنين محدودي الدخل والفقراء علي تحمل اثر الدعم علي ميزان المدفوعات. والجدول التالي يوضح تطور الانفاق الحكومي و والدعم وعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري خلال الفتره من 2002/2001 حتي عام 2017/2016

الجدول التالي يوضح تطور الانفاق الحكومي و والدعم وعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري خلال الفتره من 2002/2001 حتي عام 2017/2016

السنوات	الدعم بالمليار جنية	الإنفاق الحكومي	عجز الموازنة العامه	الميزان التجاري			سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري
				صادرات	واردات	العجز أو الفائض	
2002/2001	5.95	134.4	38.4	7.1	14.6	- 7.5	**4.49**
2003/2002	6.94	149.3	43.6	8.2	14.8	- 6.6	**4.50**
2004/2003	10.35	164.8	46	10.5	18	- 7.5	**6.15**
2005/2004	13.76	179.8	49.77	13.8	24.2	-10.359	**6.13**
2006/2005	54.24	236.2	50.39	18.455	30.441	11.985-	**5.8**
2007/2006	53.96	251	54.7	22.017	38.308	16.290-	**5.73**
2008/2007	84.21	293.7	61.12	29.356	52.771	-23.415	**5.63**
2009/2008	93.83	374.7	71.8	25.169	50.342	- 25.173	**5.42**
2010/2009	93.57	395.5	98.04	23.873	48.993	- 25.120	**5.54**
2011/2010	111.77	437.5	134.46	26.993	54.095	- 27.103	**5.64**
2012/2011	134.9	511.4	166.7	25.072	59.210	- 34.139	**5.95**
2013/2012	170.8	665.8	239.72	26.988	57.682	- 30.694	**6.03**
2014/2013	187.6	824.3	255.4	26.022	60.182	- 34.159	**6.87**
2015/2014	150.98	983.6	279.4	22.245	61.305	- 39.0604	**7.07**
2016/2015	138.72	1088.6	339.5	18.7	57.4	- 38.7	**7.71**
2017/2016	128.5	1031.9	379.5	21.7	57.1	- 35.4	**8.7 قبل التعويم** **17.6 بعد التعويم**

المصدر:-

- تقارير لجنة الخطة والموازنة العامة عن الحساب الختامي إعداد مختلفة وزارة المالية

- ا لبنك الدولي

- البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، أعداد متفرقة

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

1) الآثار الاقتصادية للدعم علي الإنفاق الحكومي

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يسمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلى، ومن ثم على النمو، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه وفي ظل محدودية الموارد المتاحة لذلك الإنفاق، يصبح من الضروري التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل يتكون الإنفاق العام في مصر من ثلاث مكونات رئيسية ألا وهي [1]

1) المصروفات العامة تشمل الأجور وتعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، الفوائد الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، الاستثمارات
2) حيازة الأصول المالية
3) سداد أقساط القروض

بلغت مخصصات الدعم عام 1991/1990 8.7 % من إجمالي الإنفاق العام و 3.3 % من الناتج المحلي الإجمالي بينما في عام 2001/2000 انخفضت نسبة مخصصات الدعم من الإنفاق الحكومي حيث بلغت 4% وواصلت النسبة في الارتفاع الطفيف حتى عام 2005/2004 حيث كانت نسبة الدعم من الإنفاق الحكومي تتراوح بين 4% و8%، ولكن في عام 2006/2005 بلغت نسبة الدعم من الإنفاق الحكومي 23% أي ما يقرب من ربع حجم الإنفاق الحكومي يكون موجة للدعم وتجدر الإشارة أن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي يمثل سبباً رئيسياً وراء عجز الموازنة العامة للدولة ففي عام 2005 قد ارتفع حجم الإنفاق الحكومي بسبب أن وزارة المالية قد بدأت منذ هذا العام إدراج دعم المنتجات البترولية بالموازنة، وهذه الطريقة في المعالجة قد أدت إلى تضخيم جانبي الإنفاق والإيرادات العامة ، دون وجود تدفقات نقدية حقيقية بين هيئة البترول والخزانة العامة لذلك فان تسوية الدعم تتم من خلال إيرادات الضرائب

وفي عام 2015/2014 بدأن نسبة حجم الدعم من الإنفاق العام في الانخفاض بشكل ملحوظ حيث بلغت 15.5% وذلك يرجع إلي القرارات الخاصة بمحاولة تخفيض حجم الدعم حيث انخفضن في تلك العام قيمه مخصصات الدعم للمنتجات البترولية حيث بلغت 100 مليار جنية بانخفاض قدرة 26 مليار جنية عن العام السابق كما انخفض دعم السلع التموينية

[1] واقع الانفاق العام في مصر، ديسمبر 2012 مجلس الوزراء، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، العدد 67 ص 8

ويلغ 31.6 مليار لهذا العام وذلك بانخفاض قدره 4 مليار عن العام السابق ، واستمر انخفاض مخصصات الدعم حيث بلغ إجمالي الدعم في عام 2017/2016 128.5 مليار جنية ويرجع السبب في ذلك الانخفاض إلي انخفاض حجم الدعم الموجه للمنتجات البترولية

2) الآثار الاقتصادية للدعم علي عجز الموازنة العامة :

إن عجز الموازنة ظاهرة اقتصادية شائعة تحدث بشكل عام على مستوي الدول المختلفة، فعجز الموازنة يحدث عندما يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الموجودة، وهو ناتج بالأساس عن سوء تخطيط أو تقدير الحكومة للإنفاق العام. و يعتبر العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة من أهم أسباب تفاقم مشكلة الدين المحلى وأعباءه في مصر، حيث يتمثل العجز في الفرق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإيرادات وعدم قدرة الإيرادات العامة على اللحاق بهذا الإنفاق ، ومن الملاحظ أن هناك اتجاه عام لارتفاع حجم العجز في الموازنة منذ بداية الإصلاح الاقتصادي واستمر العجز الفعلي للموازنة في الارتفاع وبمعدلات مرتفعة. [1]

والجدير بالذكر ان مصر واجهت عجزا في الموازنة العامة، وذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها. قد زاد عجز الموازنة بشكل كبير بعد الأحداث السياسية الأخيرة التي مرت بها مصر، وكان لها انعكاسات على أداء الاقتصاد المصري. ومن الوسائل التي استخدمت لتقليل العجز في الموازنة العامة، هي اللجوء إلى الاقتراض، سواء كان ذلك داخليا بإصدار أذونات وسندات خزانة، أو خارجيا من الدول أو المؤسسات الأجنبية.[2]

وقد حرص العديد من الدول النامية، ومنها مصر في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، على مواجهة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الإختلالات الهيكلية الرئيسية،

[1] طارق محمد أحمد علي عمران ،(2010)، "تطور عبء الدين العام المحلي في مصر "أسبابها ونتائجها"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، ، ص114

[2] نيفين فرج إبراهيم إبراهيم ، (2015)، **أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية** ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٧١/صيف ص 96

وتعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والمتوسط مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية.[1]

3) الآثار الاقتصادية للدعم علي الميزان التجاري :

يؤثر الدعم بشكل كبير علي الواردات ومن ثم علي عجز الميزان التجاري حيث أن اغلب السلع المدعمة تقوم مصر باستيرادها من الخارج ومن ثم فان محاولات إصلاح منظومة الدعم و تخفيض مخصصات الدعم سيكون لها تأثير كبير علي تخفيض عجز الميزان التجاري

وفي عام 2009 اخذت الواردات البترولية في الارتفاع وذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول العالمية وايضاً بسبب زيادة الاستهلاك المحلي للطاقة الي ان زادت الواردات البترولية عن الصادرات البترولية ب 490 مليون دولار وذلك عام 2013 فقد بلغت الصادرات البترولية 12.006 مليار دولار بينما بلغت الواردات البترولية 12.496 مليار دولار وفي ذلك العام حقق الميزان التجاري للمنتجات البترولية عجزاً [2].

وفي عام 2011 بلغت واردات السلع التموينية والمنتجات البترولية المدعمة 14 مليار دولار وهذه الواردات تمثل سحب من الاحتياطي النقدي حيث انخفض حجمه في نهاية نوفمبر 2012 15 مليار دولار بينما بلغت الواردات من السلع التموينية المدعمة 10.962 مليار دولار خلال 2016. شهدت فاتورة استيراد السلع التموينية الإستراتيجية تراجعا خلال عام 2017 بنحو 3% لتسجل 10.628 مليار دولار وذلك بسبب الإجراءات المتبعه لتقليل مخصصات الدعم والخفض التدريجي لدعم المنتجات البترولية الذي شهدته مصر منذ عام 2016 ومحاولة إيصاله إلي مستحقيه حيث انخفض عجز الميزان التجاري لعام 2016 فقد بلغ 45800 مليون دولار وذلك بانخفاض قدره 13.7 % عن العام السابق، وقد أشار تقرير للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، إن السلع التموينية الإستراتيجية التي تتمثل في 15 سلعة تستحوذ على 19% من واردات مصر غير

[1] محمود عبد العزيز توني ،،(2005) " الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990 - 2003) في :أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي" ، القاهرة: **معهد البحوث والدراسات الأفريقية**، جامعة القاهرة، ص 2

[2] محمود مجدي بربري، (2014) ،"الآثار الاقتصادية لدعم الطاقة في مصر" ، **رسالة ماجيستر غير منشورة**، كليه تجارة واداره اعمال جامعه حلوان ، ص 122

البترولية. في المقابل ارتفعت واردات الأرز لتبلغ 50.48 مليون دولار مقابل 45.92 مليون دولار بنسبة بلغت 9.9% في 2017. وارتفعت واردات السكر في 2017 لتبلغ 788.33 مليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت 44.7%، مقارنة بعام 2016. وبلغت واردات مصر من القمح 2.597 مليار دولار في 2017 مقابل 2.242 مليار دولار خلال 2016 الجدير بالذكر أن مصر تستورد نسبة كبيره من السلع التي تقدمها مدعومة لافراد المجتمع حيت تستورد مصر حوالي 44 % من الكميه المستهلكه من السولار وقد قامت مصر بعدة اجراءات للاصلاح بجانب تخفيض حجم الدعم وتخفيض الفجوة الاستيرادية ومنها زيادة معامل التكرير و التخطيط لتحويل المنشات الصناعية الكبرى لاستخدام الغاز الطبيعي، أما بنزين 92 وبنزين 82 فتستورد مصر 40% من الكميات المستهلكة فقد بلغت التكلفة السنوية لدعم بنزين 92 حوالي 10.443 مليار جنية سنويا وبنزين 80 12.77 مليار جنية وهذا في ظل سعر برميل البترول 77 $. لذا فان انخفاض قيمة الجنية سيؤدي إلي ارتفاع فاتوره الواردات بشكل كبير لذا تلجأ الدوله إلي محاولة تخفيض حجم الدعم الموجه لهذه السلع ومن ثم انحفاض الفجوة الاستيرادية وتقليل العجز في الميزان التجاري لميزان المدفوعات. [1]

[1] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء

قائمة المراجع باللغه العربيه

- أحمد جلال، (فبراير 2003)، " ماذا بعد تحرير سعر الصرف "، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، العدد 13
- أحمد سمير مصطفى، (1987) ،مساعدات الغذاء الامريكي واثرها علي الزراعة المصرية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين ، **الجمعيه المصريه للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع**
- أمنية حلمي، نوفمبر(2005)، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقة عمل رقم (105) .
- أميرة أحمد محمد رجب ،(يونيو 2014)، سياسات الدعم وأثرها علي الأداء الاقتصادي، **المركز المصرى لدراسات السياسات العامة**
- سيد البواب ، (2005)، **"عجز الموازنة العامة للدولة – النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج** العلاج " كلية التجارة جامعه عين شمس .
- طارق محمد أحمد علي عمران ،(2010)، "تطور عبء الدين العام المحلي في مصر "أسبابها ونتائجها"، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، ، ص114
- نيفين فرج إبراهيم إبراهيم ، (2015)، **أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية** ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٧١/صيف
- عطا الله أبو سيف ابادير ، (1988)، "استغلال الموارد البترولية وآثره علي ميزان المدفوعات دراسة تطبيقيه علي الاقتصاد المصري"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كليه تجاره وإدارة أعمال جامعه حلوان
- محمد سعد أبو الفتوح، (2007)، تحرير سعر صرف الجنية المصري وآثر ذلك علي ميزان المدفوعات، **رسالة ماجستير غير منشورة** كليه التجارة، جامعة عين شمس.
- محمود عبد العزيز توني ،،(2005) " الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990 - 2003) في :أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي" ، القاهرة: **معهد البحوث والدراسات الأفريقية**، جامعة القاهرة
- محمود مجدي بربري، (2014) ،"الآثار الاقتصادية لدعم الطاقة في مصر" ، **رسالة ماجيستر غير منشورة**، كليه تجارة واداره اعمال جامعه حلوان ،
- منظومة الدعم في مصر ...حقائق وأراء ،(مارس 2012)، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**
- واقع الانفاق العام في مصر،(ديسمبر 2012)، مجلس الوزراء، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، العدد 67.

المواقع علي شبكات الانترنت

- وزارة البترول المصرية http://www.petroleum.gov.eg
- وزارة المالية المصرية http://www.mof.gov.eg
- موقع صندوق النقد الدولي http://www.imf.org
- موقع البنك الدولي http://www.albankaldawli.org
- موقع البنك المركزي المصري http://www.cbe.org.eg
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار http://www.idsc.gov.eg/IDSC